خلال مؤتمر المانحين يوضح بالتفصيل والأرقام أعدادها وأوجه صرفها

مفوضية الأمم المتحدة: سنسلم تقريراً حول المساعدات للاجئين السوريين لسمو الأمير

محسن: الكويت أكبر الدول المانحة في تقديم المساعدات للنازحين

بيوت الكويت الجاهزة وصلت إلى سكان المخيمات

كليان: في الزعتري طريق حيوي أطلق عليه شارع الشانزلزيه

قال مسؤول المساعدات الخليجية للاجئين السوريين مأمون محسن أن «مفوضية اللاجئين السوريين أنجزت تقريرين حول آليه توزيع المساعدات على اللاجئين السوريين تم تسليمه الاول لحكومة الكويت إضافة إلي تقرير تفصيلي وشبه نهائية حول مساهمة دولة الكويت للمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين للازمة السورية سيسلم لسمو الامير في مؤتمر المناحين المزمع عقده في الكويت.

وقال مأمون في حديثه للوفد الكويتي الزائر لمخيم الزعتري في الاردن والمكون من وزارة الخارجية والهيئة الخيرية العالمية الاسلامية وجمعية الصحافيين إلي جانب مستشار مفوضية للاجئين أن مجموعة المساعدات الكويتية بلغت 110 مليون دولار قدمت للمفوضية السامية لجميع للاجئين السوريين في كلا من الاردن وتركيا ومصر ولبنان

وأكد محسن ردا على سؤال حول الضمانات لوصول المساعدات إلي السوريين أن جميع المساعدات المقدمة من الكويت وغيرها من الدول توثق في تقارير وصور وأرقام تفصيلية وتقوم بالتأكد من وصول المساعدات في الميدان من خلال العاملين في المفوضية.

وزاد أن مجتمعات تضم الطالع والصالح وهذا ينسحب على اللاجئين السوريين وأقصد هنا مايتم ممارسته في المخيمات من سرقات وتهريب المساعدات خارج المخيم وهذا الامر تراجع كثيرا في الشهور الاخيرة لاسيما في مخيم الزعتري الذي يضم 600لاجئا ويحوي 20 في المئة من السوريين داخل الاردن.

وأشار محسن أن المفوضية السامية للامم المتحدة طلبت من دول الخليج تسهيل أمور السوريين من ناحية الدخول والخروج وتجديد الاقامات وهذا ما حصل فعلا حيث هيأت الدول الخليجية بما فيها الكويت كافة سبل المساعدات والتسهيلات للسوريين وتشكر على دورها الرائد.

قال الالماني كيليان مدير مخيم الزعتري أنه « تم توزيع 60 الف خيمة على المتواجدين في المخيم الذي يضم 55في المئة من سكان المخيم من النساء والاوضاع تحتم علينا الاهتمام بهم وتقديم المساعدات لهم ولاطفالهم من خلال توفير الغذاء المناسب والطعام والدواء ونعتز بالمساعدات الكويتية التي بنت ثلاثة مدارس تستقبل 19 الف طالبا يتلقون تعليمية على أيدي معلمين من الاردن.

وأفاد أن اللاجئين السوريين قاموا بأعمال تجارية وأسواق في شارع أطلقوا عليه شارع «الشانزليزية» كنوع من الابداع وفي هذا الشارع يبيع الالات الالكترونية وكل شيء حتى الحيوانات وحجم التبادل التجاري بين الزعتري والمجتمع الخارجي 10 ملايين دينار اردني واذا توفر لي الدعم الكافي توسيع النظام الكهربائي وكل بيت لاجيء وسيقوم هؤلاء بجهودهم وعملهم التجاري داخل المخيم بتسديد فواتير الكهرباء.

وأضاف ان الجانب الامني شهد تطورا ملحوظا وتلاشت أعمال التظاهر والعنف بعد تحسن علاقات كبار ووجهاء المخيم ومن خلال توفير مسلتزمات الامن من الجانب الاردني ويعود أيضا إلي ماتم بناءه من منظومة أمنية مما جعل هذا المكان آمنا.

واطلع الوفد الزائر على اوضاع اللاجئين واستمع لاحتياجاتهم لاسيما في أوقات البرد وتمثلت مطالب اللاجئين في بطانيات وكرفانات وملابس كافية وكهرباء.

الزميل حامد العميري يقدم المساعدات لأطفال سوريا

الشرهان مع الأطفال في المخيم

يضم وزارتي الخارجية والإعلام وجمعية الصحافيين والهيئة العالمية

وفد كويتي يطلع على الجهود الكويتية في مخيم الزعتري للاجئين السوريين بالأردن

الوفد الكويتي خلال زيارة مخيم الزعتري

«الاردن» - «كونا»:اطلع وفد كويتي يمثل مؤسسات رسمية وشعبية ووسائل اعلام على مشاريع تنفذها الامم المتحدة للاجئين السوريين في مخيم الزعتري بتمويل من دولة الكويت.

وقالت رئيسة مكتب الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في دولة الكويت د.حنان حمدان لـ«كونا» ان المفوضية وضمن خطتها الاعلامية لابراز الدور الكويتي الانساني الداعم للاجئين السوريين نظمت زيارة للوفد الكويتي.

واوضحت ان الوفد يضم وزارتي الخارجية والاعلام وجمعية الصحافيين والهيئة الخيرية الاسلامية العالمية ووسائل اعلام كويتية للاطلاع عن كثب على اوضاع اللاجئين السوريين واماكن ايوائهم في الاردن.

واضافت حمدان ان الزيارة تشكل جزءا من الاستراتيجية الاعلامية للمفوضية لابراز الدور الكويتي الريادي في مجال مساعدة السوريين والدعم الانساني الذي اثر في حياة السوريين في مجالات الصحة والتعليم وغيرها سواء داخل المخيمات او خارجها.

واشادت بمساهمة الكويت للمفوضية ودعمها بمبلغ 110 ملايين دولار لمساعدة اللاجئين السوريين مشيدة بالاستجابة السريعة والدعم السخي من دولة الكويت وتعاونها مع مختلف اجهزة الامم المتحدة والمفوضية.

من جانبه قال مسؤول العلاقات الخارجية والتمويل للدعم الكويتي في مكتب التنسيق الاقليمي للاجئين السوريين مأمون محسن ان دولة الكويت تعتبر ثاني دولة مانحة بعد الولايات المتحدة في حجم التبرعات للاجئين السوريين.

وقال محسن ان المفوضية تعمل وفق الية لضمان وصول المساعدات الى مستحقيها وتوثيق هذه الالية من خلال تقارير دورية تقدم للدول المانحة محاسبيا واداريا من خلال اجهزة الامم المتحدة.

وشرح محسن للوفد كيفية وصول المساعدات الى مستحقيها من خلال مكاتب الامم المتحدة المنتشرة في دول العالم وتعاونها مع حكومات الدول المضيفة خصوصا.

واطلع الوفد الكويتي على مخيم «الزعتري» وزار «القرية الكويتية» في المخيم التي تضم كرافانات وخدمات اجتماعية واستمع الى ايجاز عن باقي المشاريع الكويتية التي وفرت الكهرباء لمولدات ضخ المياه للمخيم وخيما ومطابخ مركزية والاحتياجات الضرورية من بطانيات ودفايات ومعونات غذائية.

وشرح المنسق الميداني الاول لمخيم الزعتري كيليان كلينشميد للوفد بعض الاحصاءات عن المخيم منها ان المخيم يعتبر ثالث اكبر مخيم للاجئين في العالم بعد مخيمي كينيا والاكبر بالنسبة للاجئين السوريين.

واضاف ان نحو 350 الف لاجئ سوري مروا بمخيم الزعتري منذ تأسيسه في يوليو عام 2012 وبلغت استطاعته الاستيعابية في بعض الايام نحو ثلاثة الى اربعة الاف لاجئ في اليوم.

وعرض كيليان مراحل استيعاب اللاجئ التي تشمل استيعابه بمكان مخصص للمبيت ومن ثم يتم تطعيمه ضد الامراض المنتشرة وبعدها يتم اطعامه وتأمينه بماوى واخر مرحلة هي التسجيل واخذ بياناته لاعطائه بطاقة وخيمة.

واشار الى ان المساهمة الكويتية امنت للاجئين السوريين نحو 60 الف خيمة استفاد منها نحو 60 الف عائلة وامنت ايضا بعض المعدات الاساسية للمعيشة وبعض التسهيلات من دورات مياه ونقاط لتوزيع مياه الشرب ومطابخ مشتركة مضيفا ان ارقامهم تشير الى ان كل 20 شخصا يتشاركون في دورة مياه.

واعرب عن اعتزازه بما قدمته دولة الكويت من دعم سخي للمخيم لتحسين الظروف المعيشية للاجئين السوريين مشيرا الى متانة الخيم التي قدمت للاجئين وهي مقاومة للحريق ويقدر سعرها بنحو 480 دولارا للخيمة.

وبين ان عدد الخيم في الوقت الحالي 30 الف خيمة والباقي تحول الى البيوت المتنقلة «كرفانات».

تتمات

الأحزاب في الكويت

النظر في هذا الشأن بين مؤيد ومعارض.

في هذا السياق أكد النائب عدنان عبد الصمد ان الاحزاب السياسية من حيث المبدأ تعد رديفا للديمقراطية ، غير انه تماشيا مع الظروف السياسية التي تحياها الكويت في الوقت الراهن ، من عدم استقرار سياسي ، حيث خلال العام الحالي تم ابطال مجلسين متتاليين ، بينما تنتظر حكم المحكمة الدستورية في 23 الجاري ، اضافة الى عدة تغييرات وزارية ، فضلا عن المطالبات ممن يصفون انفسهم بالمعارضة السابقة ، علاوة على هذا كله ما يدور حاليا من حديث حول النظام السياسي للبلد ، وما يصاحبه من اشاعات ، وان كنا لا نؤكدها لكن هذا كله يدلل بما لا يدع مجالا للشك ان الاحزاب السياسية مرفوضة حاليا.

واوضح عبد الصمد ان البلد يمر بمرحلة تأسيسية للأحزاب ، لاسيما من خلال التيارات التي تنطلق من منطلقات فكرية تنعكس بصبغة سياسية ، منوها انه من الممكن ان تشهد البلاد مناخا جيدا خلاله يمكن ان تتشكل الأحزاب مستقبلا.

وحول ماذا كانت الأحزاب السياسية تحتاج الي تعديل دستوري ام ان تشكيلها ينسجم مع المواد الدستورية الحالية ، قال عبد الصمد إن الدستور لم يوجب الاحزاب ولم يمنعها ، مشيرا الى ان المذكرة الدستورية نصت على انه يتعين على صاحب السمو عند اختياره رئيسا للوزراء التشاور مع المجموعات السياسية ، حيث تشير المادة 56 من المذكرة التفسيرية على ضرورة التشاور مع أصحاب الجماعات السياسية ، والتي بدورها تعد بنية تحتية للاحزاب السياسية ، وما يمكن ان تؤسس عليه ، وبالتالي من يرغب في تفسير قيام الأحزاب يمكنه ان يعتمد على نص هذه المادة.

من جهته رأى النائب حمود الحمدان انه توجد تجارب فاشلة في بعض الدول فيما يخص الاحزاب السياسية ، واضاف: نخشى ان ينصرف هذا الفشل علينا في الكويت ، حيث ننساق على هذا المنوال ، فيكون الحزب الأوحد هو الحزب الحاكم الذي تكون اموره ميسرة ، وباقي الأحزاب ليس لديها اي دور.

واوضح ان بعض الدول ذات الأحزاب فلسفة الحياة فيها تختلف عن الوضع في الكويت ، مشيرا إلى ان ما تعيشه البلد حاليا هو «من ليس معك فهو ضدك» ، خاصة وان ذلك ما جبلت عليه طبيعة المجتمعات الشرقية.

وشدد الحمدان على ان البيئة الكويتية ليست مهيأة حاليا لإشهار الاحزاب السياسية ، بل تعد تجربة فاشلة ولا يحبذ الدعوة اليها في مثل هذه الاوقات.

في سياق آخر توقع النائب د. يوسف الزلزلة أن يواصل مجلس الأمة الحالي مدته إلى 4 سنوات، مستندا في رأيه على أن الدعوة للانتخابات كانت صحيحة، واستبعد أن تحكم المحكمة الدستورية بإبطاله.

وقال الزلزلة: «برأيي انه لن تبطل المحكمة الدستورية المجلس الحالي ، لأن إجراءات الدعوة للانتخابات كانت صحيحة ، وعليه فالأمر الطبيعي أن الانتخابات ونتائجها صحيحة ، إلا ما سيثبت من خلال إعادة فرز للأصوات حول بعض الطعون فيها ، وأرى أن هذا المجلس سيستمر لأربع سنوات إلا أن يشاء الله أمرا غير ذلك».

من جانبه اعلن النائب روضان الروضان عن تقديم استجواب لوزير التربية وزير التعليم العالي د. نايف الحجرف مباشرة بعد الانتهاء من الاستجوابات القائمة.

وأوضح بانه تدرج بالمساءلة حتى لايتهم بانه يسعى للتأزيم أو عرقلة عمل المجلس، لذلك فقد صرّح سابقا عن تجاوزات الوزير ، ووجه بعدها أسئلة برلمانية مؤكدا على التزامه بالتدرج في المساءلة.

أضاف : « أنا على يقين بان ما ارتكبه الوزير من مخالفات دستورية وتجاوزات ادارية ، لن تمكنه من الاجابة عن أسئلتي ، لكن أردت من خلالها أن أبين لزملائي نواب الأمة مدى التزامي في التدرج بالمساءلة ، كما انني أردت أن اقيم الحجة على الوزير ، لأني واثق من أنه لن يستطيع الاجابة عن الاسئلة البرلمانية التي وجهتها له» .

الحكومة: لا تراجع

بفترات سيئة وأخرى جيدة ، وهذا امر طبيعي في اي دولة ديمقراطية والكويت ليست استثناء » ، لافتا إلى أن «الاهم في هذا الصدد هو التزام السلطتين في اطار الدستور ، ولم تخرج الكويت عن هذا الاطار منذ فترات زمنية طويلة ، فالدستور هو المرجعية لأي خلاف يحدث بين المجلس والحكومة» .

وقال الرئيس الغانم ان الدستور «وضع بالتوافق بين مختلف فئات وشرائح الشعب الكويتي وبالتالي ارتضيناه ليكون عقدا بين الحاكم والمحكوم وهذا امر نفخر به عبر التزام جميع الأطراف بهذا الامر» .

وبسؤاله عن عقوبة الاعدام والسبب في عدم الغائها في الكويت قال الرئيس الغانم : «نحن نتفهم وجهة النظر الأوروبية بهذا الشأن ، ولكن ايضا نطلب ان تتفهم الدول الأوروبية وجهة نظر اغلبية الشعب الكويتي» ، مشيرا الى ان هذا الخلاف في وجهات النظر يجب ان لا يفسد للود قضية ، فعقوبة الإعدام أتت بتشريع قانوني صادر عن مجلس الامة ، وهي تعكس رأي الأمة ، وهو ما يجب ان يحترم .

وأضاف : «نحن نعتز بعقيدتنا الاسلامية وديننا الحنيف الذي يحترم جميع الاديان الاخرى ومن حيث المبدأ فإننا نتمسك بشريعتنا وما تنص عليه» ، وعن مدى اهتمام الكويت بقضايا حقوق الانسان اعرب الغانم عن فخره لما حققته الكويت من انجازات في هذا المجال ومنها انشاء مجلس الامة للجنة برلمانية متخصصة في حقوق الإنسان تعنى بهذه القضايا وتنظر في اي شكوى تقدم من أي مواطن.

وقال الغانم : «ليس لدينا سجناء رأي في الكويت رغم سخونة الحراك السياسي والشعبي ، وان كان هناك سجناء مخالفون للقانون فهذا ما هو موجود في كل دول العالم» ، مؤكدا ان الدستور يكفل حرية الاعتقاد والديانات والرأي بشرط ان لا يسيء الى المواطنين الاخرين.

من جهة أخرى أكد وزير التجارة والصناعة أنس الصالح استعداده التام للإجابة عن أي أسئلة توجهها إليه النائبة صفاء الهاشم او غيرها من النواب ، حول قضية غلاء الأسعار وتأثيرها على جيب المواطن ، أو سوى ذلك من القضايا التي تتصل بوزارته ، موضحا أنه ليس لديه حساسية تجاه هذه المسألة ، ولا يخشى من تحويل الأسئلة إلى استجواب ، باعتبار ذلك حقا دستوريا للنائب .

بدوره أكد وزير التربية وزير التعليم العالي جاهزيته لمواجهة أي استجواب يقدم إليه ، مشددا على أنه ليس لديه ما يخفيه ، وأنه مطمئن إلى أن كل إجراءاته وقراراته تتوافق مع الدستور والقانون .

الإبراهيم: محطات

الوقود المستخدم في توليد طاقة التوربينات البخارية في المحطة وتحولها الى طاقة كهربائية جديدة.

واضاف ان المشروع تضمن ادخال احدى الوحدات الى الخدمة حيث تنتج حاليا 188 ميغا واط على ان يتم ادخال الوحدات الأخرى في فبراير المقبل بانتاج يبلغ 188 ميغا واط جديدة.

وبين الابراهيم ان مشروعا لزيادة الانتاج الكهربائي ينفذ حاليا في محطة الزور الجنوبية وسيتم الإنتهاء منه عام 2015 ويتضمن انتاج 500 ميغا واط بالاضافة الى مشروع آخر لانتاج 500 ميغا واط اخرى في محطة الصبية يتوقع ان يتم الانتهاء منه في 2015 ايضا لتلبية احتياجات الدولة من الطاقة.

وافاد بان من ضمن الخطط المستقبلية انشاء محطات متكاملة لتزويد المدن الجديدة بتيار كهربائي ومورد مائي موضحا ان الفكرة المطروحة من وزارة الاسكان هي انشاء مدن متكاملة بحيث يكون لكل مدينة مخطط كامل يشمل عملية توصيل الكهرباء والماء لها قبل انشائها.

وفيما يتعلق بسرقة الكيبلات وانقطاع الكهرباء اوضح أن الوزارة تسعى مع وزارة الداخلية للحد من هذه المشكلة من خلال حراسة المحطات مبينا ان الفترة الماضية شهدت انخفاضا في نسبة هذه السرقات التي نسعى الى الحد منها ايضا عبر وضع كاميرات مراقبة.

واكد الابراهيم انتهاج الوزارة مبدأ الشفافية وسعيها الى تشكيل لجنة خاصة بهذا الجانب من أجل التباحث مع جمعية الشفافية لتطبيق مؤشرات الشفافية في كل القطاعات.

وذكر ان الوزارة قامت بتحصيل مبالغ مستحقة تصل إلى 300 مليون دينار كويتي ونحن مستمرون في عملية التحصيل للمبالغ المستحقة لاستهلاك الكهرباء والماء.

وذكر ان مشروع الزور الشمالية كان الاصل أن تنفذه وزارة الكهرباء والماء كما كان مفترضا أن تدخل هذا العام اربعة الاف و800 ميغاواط لخدمة انتاج الكهرباء لكن الوزارة طرحت في عام 2010 مناقصات لبناء محطة توريد شبيهة بهذه المحطة. وقال انه في عام 2010 ارتأى مجلس الامة أن يصدر القانون 39 /2010 بتحويل عملية بناء جميع المحطات الى جهاز المبادرات وهو ما تم لاحقا مبينا ان جهاز المبادرات جزأ المشروع الى ثلاثة اجزاء الجزء الأول هو المرحلة الاولى من الزور الشمالية التي من المفترض أن تكون قدرة انتاجها 1500 ميغاواط .

المخطط الهيكلي

الهيكلي للحدود الشمالية تعد جزءا من خطة عامة قسمت الكويت الى سبعة أقاليم لكل اقليم خصوصيته وتفرده وإمكاناته وتقوم البلدية بدراسة تنمية كل إقليم على حدة، واشار الى ان بلدية الكويت رسمت دراسات مراجعة المخطط الهيكلي والإطار العام للتوجهات التنموية في هذه الأقاليم وتغطي الدراسة مزارع العبدلي من الشرق وصولا الى الحدود الغربية ومن الجنوب بمحاذاة المطلاع.

واوضح ان للمنطقة الإقليمية السابعة اهمية كبيرة وفقا لتوجيهات دراسات مراجعة المخطط الهيكلي القاضية بانشاء منطقة تجارة حرة فيها لتكون بوابة للتجارة الدولية الحرة اضافة الى انشاء تجمع عمراني جديد بكثافة سكانية تصل الى 50 الف نسمة وانشاء واحات وشاليهات صحراوية في منطقة مزارع العبدلي تستوعب عشرة آلاف نسمة.

مفوضية اللاجئين

إضافة إلى تقرير تفصيلي وشبه نهائي حول مساهمة دولة الكويت للمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين للازمة السورية سيسلم لسمو الامير في مؤتمر المناحين المزمع عقده في الكويت.

وقال مأمون في حديثه للوفد الكويتي الزائر لمخيم الزعتري في الاردن والمكون من وزارة الخارجية والهيئة الخيرية العالمية الاسلامية وجمعية الصحافيين إلى جانب مستشار مفوضية اللاجئين ان مجموعة المساعدات الكويتية بلغت 110 ملايين دولار قدمت للمفوضية السامية لجميع للاجئين السوريين في كل من الاردن وتركيا ومصر ولبنان

وأكد محسن ردا على سؤال حول الضمانات لوصول المساعدات إلي السوريين أن جميع المساعدات المقدمة من الكويت وغيرها من الدول توثق في تقارير وصور وأرقام تفصيلية وتقوم بالتأكد من وصول المساعدات في الميدان من خلال العاملين في المفوضية.

وزاد ان مجتمعات تضم الطالح والصالح وهذا ينسحب على اللاجئين السوريين وأقصد هنا مايتم ممارسته في المخيمات من سرقات وتهريب المساعدات خارج المخيم وهذا الامر تراجع كثيرا في الشهور الاخيرة لاسيما في مخيم الزعتري الذي يضم 600 لاجئا ويحوي 20 في المئة من السوريين داخل الاردن.

وأشار محسن إلى أن المفوضية السامية للامم المتحدة طلبت من دول الخليج تسهيل أمور السوريين من ناحية الدخول والخروج وتجديد الاقامات وهذا ما حصل فعلا حيث هيأت الدول الخليجية بما فيها الكويت جميع سبل المساعدات والتسهيلات للسوريين وتشكر على دورها الرائد .

«التعليم العالي»

وفقا لشروط محددة، وتضمن القرار الذي اصدره الوزير الحجرف بهذا الصدد أمس ستة شروط للانتقال هي ان ينهي الطالب سنة اللغة بنجاح في مقر البعثة المقبول فيه والحصول على قبول في السنة التمهيدية او السنة الدراسية الاولى للطلاب الدارسين في الدول التي تتبع النظام السنوي والحصول على قبول اكاديمي غير مشروط للطلاب الدارسين في الدول التي تتبع نظام الساعات المعتمدة.

وتضمنت الشروط ايضا التزام الطالب بعدم تغيير التخصص المقبول فيه بخطة البعثات والموفد من اجله و ان يكون السماح للطالب بنقل مقر البعثة مرة واحدة فقط خلال فترة ايفاده وان تكون النسبة المئوية المطلوبة للتخصص والمطروحة في خطة البعثات متساوية مع النسبة المطلوبة للتخصص في البلد المراد الانتقال اليه.

دبدوب يتقاعد

لكنه سيبقى مستشارا لمجلس الادارة. وقال البحر في تصريح صحافي أمس ان «دبدوب يترك البنك اليوم وقد تحول إلى مجموعة مصرفية إقليمية رائدة ذات تواجد دولي بأصول تتجاوز 60 مليار دولار وبأرباح صافية تتجاوز حاجز المليار دولار سنويا وبتصنيفات ائتمانية عالية فضلا عن امتلاكه مجلسا استشاريا دوليا يضم قيادات وشخصيات عالمية مرموقة»، وأضاف أن أرباح البنك الوطني ارتفعت من نحو 20 مليون دينار كويتي عند تولي دبدوب الإدارة في عام 1983 إلى أكثر من 305 ملايين دينار في العام الماضي كما شهدت هذه الفترة توزيعات نقدية على المساهمين بقيمة إجمالية تتجاوز ملياري دينار كويتي وأسهم منحة بقيمة إجمالية تتجاوز 320 مليون دينار كويتي.

أردوغان يعزل

مجموعة كبار رجال الأعمال والمسؤولين وأبناء الوزراء، وأشارت إلى أن عملية المداهمة جاءت بناء على أدلة تتهم المعتقلين في قضايا فساد وتلقي رشاوى من بين تهم أخرى، وكانت قوات الأمن التركية قد داهمت أمس مقار عدد من كبار رجال الأعمال وأبناء الوزراء والمسؤولين في كل من مدينة إسطنبول والعاصمة أنقرة واعتقلت على إثرها 52 شخصا في مقدمتهم أبناء وزير الداخلية معمر غولار ووزير الاقتصاد ظفر تشاغليان ووزير البيئة والتخطيط العمراني إردوغان بايراقتار وعمدة حي الفاتح في إسطنبول مصطفى دمير وصاحب مجموعة شركات «آغا أوغلو» علي آغا أوغلو والمدير العام لبنك خلق «البنك الأهلي» سليمان أسلان وكذلك المدير العام لشركة أملاك للعقارات ورجل الأعمال الإيراني الأذربيجاني رضا ضراب، وتوسعت رقعة فضيحة «الفساد الكبرى» في تركيا، بعد شمول الادعاءات تورّط عدد من المسؤولين ورجل أعمال إيراني في قبض رشى مقابل تيسير معاملات منح الجنسية التركية لأجانب بطريقة غير مشروعة.

وقالت وكالة «جيهان» التركية، ان الادعاءات شملت تورّط عدد من المسؤولين في «قبض رشى وتيسير معاملات منح الجنسية التركية لأجانب من دون وجه حق»، مشيرة إلى ضلوع رجل الأعمال الإيراني رضا ضراب والمعتقل بـ«قضية الفساد»، والاشتباه بأنه مكن بعض الأشخاص الأجانب، خاصة الإيرانيين، من الحصول على الجنسية التركية بطريقة غير مشروعة.

سويسرا تمدد

واوضح ان «هذا القرار يهدف الى منح المزيد من الوقت للتحقيقات الجارية حاليا في تونس ومصر حول مصدر هذه الاموال، ويأخذ بعين الاعتبار التغييرات الجارية في هذين البلدين». وفي مطلع 2011 امرت الحكومة السويسرية بتجميد ارصدة تعود الى الرئيس التونسي السابق وارصدة الرئيس المصري المخلوع بالاضافة الى ارصدة الاشخاص من الحاشية التي كانت تحيط بهذين الشخصين. ويهدف هذا الاجراء على وجه الخصوص الى منع اخفاء هذه الاصول التي يزعم بانه تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية .

في الحالة التونسية تم تجميد حوالي 60 مليون فرنك سويسري «49 مليون يورو، وهذا الرقم يرتفع الى 700 مليون فرنك فرنسي «572 مليون يورو» بالنسبة للحالة المصرية. وخلال السنوات الثلاث الماضية عملت سويسرا بشكل وثيق مع السلطات التونسية والمصرية من اجل تحديد اصل هذه الاموال المجمدة.

مصر: إحالة

لـ «الإخوان»، خيرت الشاطر ومحمود عزت، ومحمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب السابق، وكذلك محمد البلتاجي وعصام العريان وسعد الحسيني أعضاء مكتب الإرشاد، ومحمد رفاعة الطهطاوي الرئيس السابق لديوان رئاسة الجمهورية ونائبه أسعد الشيخه، وأحمد عبد العاطي مدير مكتب الرئيس السابق وعضو التنظيم الدولي للإخوان، و25 متهماً آخر من قيادات الجماعة وأعضاء التنظيم الدولي للإخوان.